



Distr.
GENERAL

A/39/553
11 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٥٩ (ل) من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة :
المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث
نزع السلاح عن أنشطة المعهد .

مرفق

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا	- مقدمة	١ - ٣	٤
ثانيا	- المشاريع المنجزة	٤ - ٥٥	٤
ألف	- التقارير التي طلبتها الجمعية العامة	٤ - ٢٤	٤
	١ - انشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية	٤ - ١٨	٤
	٢ - القدرة النووية لجنوب افريقيا	١٩ - ٢٤	٧
باء	- الدراسات في نطاق البرنامج الذي وافق عليه مجلس أمناء المعهد	٢٥ - ٥٥	١٠
	١ - الافتراضات والتصورات في مجال نزع السلاح	٢٥ - ٣١	١٠
	٢ - دراسة شاملة عن الاسلحة الكيميائية	٣٢ - ٣٥	١٢
	٣ - الاثر الاستراتيجي والسياسي للتكنولوجيات الجديدة في ميدان الاسلحة التقليدية	٣٦ - ٤٠	١٢
	٤ - دراسة بشأن التفاوض لاجراء تخفيضات في الاسلحة النووية	٤١ - ٤٤	١٣
	٥ - القضايا المفاهيمية المتصلة بالامن الاوروبي، وتحديد الاسلحة، وتدابير بناء الثقة	٤٥ - ٤٦	١٤
	٦ - الحق في السلم	٤٧ - ٤٨	١٥
	٧ - أمن الدول وتخفيض مستويات الاسلحة	٤٩	١٥
	٨ - ندوة عن حرب البيئة	٥٠ - ٥٣	١٥

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		٩ - تجريد منطقة البلقان من الاسلحة النووية
١٦	٥٥-٥٤	
١٦	٧٢-٥٦	ثالثا - الأنشطة الحالية
		ألف - الحد من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية
١٦	٥٧-٥٦	
١٦	٥٩-٥٨	باء - القانون الدولي لنزع السلاح
١٧	٦١-٦٠	جيم - عدم انتشار الاسلحة النووية
١٨	٦٢	دال - الدراسات بشأن التحقق
١٨	٦٣	هاء - حظر التجارب النووية
		واو - العوامل الذاتية في نزع السلاح : التصورات، وتكوين المفاهيم، وأساليب الحجج ، والدلالات
١٨	٦٤	
١٩	٦٧-٦٥	زاي - الاعتماد على نقل الاسلحة
٢٠	٦٨	حاء - أمن الدول وتخفيض مستويات التسلح
٢٠	٦٩	طاء - نزع السلاح
٢٠	٧٠	ياء - تحديد الاسلحة
٢٠	٧١	كاف - المؤتمرات/الحلقات الدراسية/الندوات
٢٠	٧٢	لام - برنامج الزمالات
٢١	٨٠-٧٣	رابعا - العلاقات الخارجية
٢٢	٨٦-٨١	خامسا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

- ١ - تم تقديم التقرير الأول لمدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد علما بالجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٧ كلفه المورخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (A/38/475) (المرفق) .
- ٢ - ويتعلق هذا التقرير بأنشطة المعهد اللاحقة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ إلى آب/أغسطس ١٩٨٤ .
- ٣ - ورد في تقرير الأمين العام (A/39/549) بيان بأنشطة المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ، الذي يعمل بصفته مجلس أمناء المعهد والذي يتناول مسائل مثل مشروع النظام الأساسي للمعهد وبرنامج البحوث وتمويل أعمال المعهد .

ثانيا - المشاريع المنجزة

ألف - التقارير التي طلبتها الجمعية العامة

١ - انشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية

- ٤ - علما بقرار الجمعية العامة ٨٤/٣٧ المورخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، أعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دراسة عن انشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية ، وقدمت هذه الدراسة إلى الجمعية العامة (A/39/229) .
- ٥ - وتحقيقا لتلك الولاية أنشأ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح فريق توجيهي لتحديد سائر الأبحاث . وكان هذا الفريق مكونا من الشخصيات التالية : منصور أحمد (باكستان) وسيرخيوي دي كيروس دوارتي (البرازيل) وجورج د ولغو (رومانيا) وإبراهيم سبي (السنةال) وأدغار فور (فرنسا) وستين لوندبو (النرويج) .
- ٦ - ويتناول التقرير المجالات التالية :

(أ) أهداف الصندوق ؛

(ب) موارد الصندوق ؛

(ج) توزيع الموارد ؛

(د) هيكل الصندوق ؛

(هـ) عملية انشاء الصندوق ؛

(و) خاتمة .

٧ - ويحدد التقرير ثلاثة أهداف للصندوق . ففي المقام الأول ، سيترتب على انشاء صندوق اقامة صلة فعلية بين نزع السلاح والتنمية . واذا كانت هذه الصلة مسلما بها عادة من الزاوية النظرية والمعارية ، فان الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح ، من جهة ، والتنمية من جهة أخرى ، لا تزال جهودا منفصلة ، ولم يتم استخلاص أية نتيجة من تكامل هذين المجالين . وان انشاء مؤسسة ، تربط باسمها ووظيفتها ، بين نزع السلاح والتنمية سيكون له أثر سياسي ورمزي فيما يتعلق بالجمع بين هذين الاهتمامين الرئيسيين .

٨ - وسيكون الهدف الثاني هو البدء في عملية تحويل الموارد المكرسة لنزع السلاح الى التنمية . ويجرى اتفاق مبالغ ضخمة على الأسلحة التي تستوعب خمسة في المائة من الناتج القومي الاجمالي العالمي ، بينما تستخدم موارد أقل بكثير للمعونة الرسمية لأغراض التنمية . ومن ثم فان الأمر يتعلق بضمان تحويل الدفق الأول الى الثاني ، وقد يبدو أن الاجراءات والمبادرات المرتبطة بانشاء الصندوق قد تسمح بالشروع في حركة في هذا الاتجاه .

٩ - وأخيرا ، فتحة ما يدعو الى الأمل في أن يكون لانشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية أثر ايجابي على مناخ العلاقات الدولية .

١٠ - ويذكر التقرير أنه قد يبدو من المرغوب فيه أن تقوم جميع الدول بالمساهمة في الصندوق وأن يوضع نظام توكل بموجبه المسؤولية الرئيسية لتعبئة الموارد الى بعض هذه الدول . وسيتسنى بذلك الاحتفاظ بمفهوم تحمل الدول للمسؤولية الرئيسية ، التي يمكن تحديد ها ليس فقط على أساس الحقائق القانونية (العضوية في مجلس الأمن) ولكن أيضا على أساس البيانات المتعلقة بالتسلح أو بالاعتبارات الاقتصادية . وبدون التقليل من أهمية الصعوبات الكبيرة المتعلقة بتعيين وتحديد الفئات الرئيسية للمساهمين ، يمكن ذكر الفئتين التاليتين : (أ) الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (ب) الدول العسكرية الكبرى .

١١ - وفيما يتعلق بطريقة تحديد المساهمات ، يصف التقرير عددا من الطرق الممكنة ، مثل فرض ضريبة على الأسلحة أو تخصيص جزء من الموارد التي يتم توفيرها نتيجة لتدابير نزع السلاح ، ويخلص الى انه في ظل الظروف الراهنة ، فان طريقة التبرع ، اذا واكبتها برمجة لموارد الصندوق عن طريق التفاوض ، ستجعل من الممكن ، في المرحلة الأولى على الأقل ، الشروع في عملية لتحويل الموارد من نزع السلاح الى التنمية .

.../...

١٢ - ويرى التقرير أنه بما أن البلدان النامية هي المستفيدة أساساً من الموارد التي سيوزعها الصندوق ، فإنه ينبغي تحديد الفئات التي لها الأولوية من بين هذه البلدان ، على غرار ما اقترح بالنسبة لفئات المساهمين . وينبغي تحديد فئات بسيطة نسبياً لهذا الغرض ، ويقتصر التمييز بين الفئات الثلاث التالية :

(أ) أقل البلدان نمواً ، التي يرجع السبب في قدرتها على الاستفادة من موارد الصندوق إلى مدى احتياجاتها الانمائية وطابع الالتحاق الذي تتميز به ؛

(ب) البلدان التي تخفف نفقاتها العسكرية والتي تبذل بالتالي جهداً فسيحاً لنزع السلاح . وكما أدرجت البلدان الأكثر تسليحاً بين المساهمين ، فإن المنطوق يدعو فيما يبدو إلى أن توضع في قائمة البلدان المستفيدة أقل البلدان تسليحاً والبلدان التي تسعى إلى ضمان أمنها عن طريق سبل غير عسكرية وعن طريق الاحتفاظ بعلاقات ودية وسلمية مع جيرانها ، وبشكل أكثر عمومية ، مع الدول الأخرى ؛

(ج) البلدان التي تقوم بنفسها بجهود انمائية متميزة بشكل خاص والتي تستحق لذلك التشجيع في هذا الصدد .

١٣ - ويذكر التقرير أنه ينبغي أن يحكم هيكل الصندوق الاعتباران التاليان :

(أ) مبادئ إحدى مهام الصندوق هي تجسيد التعبير عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية وابتداء التزام المجتمع الدولي في هذا الصدد ، فلا بد للصندوق من أن يكون مرئياً بدرجة كافية ، وأن يتمتع للأسباب ذاتها ببعض الاستقلال الذاتي ؛

(ب) من الناحية الأخرى ، ينبغي تجنب إنشاء جهاز إداري وبيروقراطي سيكثر من اللازم لمجرد إدارة موارد متواضعة .

١٤ - وفي حالة كبر حجم الموارد المتاحة للصندوق ، يمكن النظر في إنشاء مؤسسة مستقلة لإدارته . وفي هذه الحالة ينبغي مراعاة مبدأ عالمية المشاركة ، والتمثيل المنصف للمساهمين والمستفيدين ، وإشراك مديريين من ذوي الخبرة في ميدان نزع السلاح والتنمية .

١٥ - وفي المرحلة الأولى ، وخاصة إذا ما ظلت موارد الصندوق محدودة ، يمكن إلحاق الصندوق بهيئة قائمة في ميدان المساعدة الانمائية .

١٦ - ووفقاً للمشاورات التي أجريت في هذا الموضوع في معهد الأمم المتحدة للبحوث نزع السلاح ، يظهر أن المنظمة الاقتصادية الدولية التي تبدو أقدر المنظمات على إدارة

الصندوق هي برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي يملك ادارة مؤهلة تأهيلا عاليا وقـدرة كافية على العمل للاضطلاع بالمهام الجديدة التي تنطوى عليها ادارة الصندوق وخبرة كبيرة في ميدان المساعدة الانمائية .

١٧ - ويذكر التقرير انه يبدو من المستصوب أن يتم انشاء الصندوق دون حاجة الى الانتظار حتى يفرج عن الموارد من طريق تدابير نزع السلاح الجارية . ويمكن تصور انشاءه بقرار تتخذه الجمعية العامة ، يليه فتح حساب خاص . وفي هذه الحالة يكون للصندوق صفة الهيئـة الفرعية التابعة للجمعية العامة . يبدو انه لا ينبغي اتباع هذه الطريقة الا اذا كان تمويل الصندوق سيتم عن طريق التبرعات فقط . ولا يمكن ، قانونيا أو سياسيا ، الاستناد الى توصية ليس لها طابع الزامي ، للحصول على موارد أخرى عدا الموارد الطوعية . كما انه يمكن لقرار يناشد الدول الأعضاء تقديم موارد للصندوق أن يضع مبادئ توجيهية عامة ، سواء فيما يتعلق بفئات المساهمين ، أو بالمعايير التي ينبغي ان تستند اليها التبرعات . كما يمكن ان يقوم الصندوق على اتفاق دولي تلتزم الدول بموجبها بتقديم الموارد اليه .

١٨ - ويخلص التقرير الى النتائج الاساسية الثلاث التالية :

(أ) ان انشاء صندوق لنزع السلاح لأغراض التنمية هو أمر مستصوب بوصفه وسيلة لتجسيد التعبير عن الصلة المعترف بها بين نزع السلاح والتنمية والشروع في عملية لنقل الموارد المكرسة حاليا للتسلح الى مجال التنمية ؛

(ب) ينبغي انشاء الصندوق على مراحل متعاقبة ، سواء من ناحية الاجراءات المتعلقة بتعبئة موارده أو من ناحية هيكله الاداري ؛

(ج) بالرغم من ذلك ، لا ينبغي انشاء الصندوق ما لم يكفل له القدر الكافي من الموارد منذ مرحلته الاولى .

٢ - القدرة النووية لجنوب افريقيا

١٩ - علا بقرار الجمعية العامة ١٨١/٣٨ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، قام المعهد باعداد تقرير عن مواصلة جنوب افريقيا تطوير قدرتها النووية ، وتم تقديم هذا التقرير الى الجمعية العامة (A/39/470) .

٢٠ - ويوفر التقرير ، بشكل موجز وواقعي ، بيانات ومعلومات عن مواصلة جنوب افريقيا تطوير قدرتها النووية ، ويركز على الجوانب التالية التي تدل على القدرة النووية لجنوب افريقيا :

... / ...

- (أ) موارد الأورانيوم وإنتاجه ؛
- (ب) اغناء الأورانيوم ؛
- (ج) بحوث الطاقة النووية ؛
- (د) منشآت الطاقة النووية ؛
- (هـ) إطار السياسة النووية ؛

- ٢١ - صهر في التقرير كذلك التطورات الأخيرة المتعلقة بالضمانات في جنوب أفريقيا .
- ٢٢ - وقد أهد التقرير بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية ، ومساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- ٢٣ - وقد استخدمت في هذا التقرير المعلومات المعلنة المتوفرة المستمدة بالدرجة الأولى من المصادر الحكومية أو المنظمات الدولية .
- ٢٤ - وقد تجلت النتائج العامة التالية :
- (أ) ازدياد إنتاج الأورانيوم في جنوب أفريقيا وناميبيا * بنحو ٥٠ في المائة منذ تاريخ الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٢) المعنون " خطة جنوب أفريقيا وقدرتها في المسددان النووي " (A/35/402 و Corr.1) ؛

* تعكس الإشارة إلى ناميبيا الواردة في التقريران جنوب أفريقيا تواصل احتلالها واستغلالها بصورة غير شرعية لذلك البلد وموارده ، ولا يعني التسليم بالحالة القائمة في ناميبيا .

(ب) دخلت منشأة تجريبية لاغناء الأورانيوم طور التشغيل منذ فترة تتراوح بين ١٠ و ٨ سنوات ، حيث توفر الأورانيوم الشديد الاغناء لمفاعل سافاري - ١ ولأغراض أخرى غير معروفة . ويجرى اكتساب الخبرة التشغيلية ذات الأهمية بالنسبة لزيادة تطوير تكنولوجيا الاغناء وللاعداد للمرحلة التشغيلية للمنشأة شبه التجارية لاغناء الأورانيوم التي تقترب من مرحلة الانجاز ؛

(ج) بدأ المفاعل الأول ، كوبرغ - ١ ، لمنشأة كوبرغ للطاقة النووية أعماله في آذار/مارس ١٩٨٤ ، ومن المتوقع الانتهاء في عام ١٩٨٤ من العمل في مفاعل شان ، كوبرغ - ٢ ؛

(د) يسير قدما البحث والتطوير المتعلقان بتكنولوجيا الوقود لتكوين جنوب افريقيا من صنع وقودها النووي . ويجرى حاليا تشييد مختبر للخلايا الحارة في بلمينداها ؛

(هـ) اتخذ قرار يقضي بإنشاء مركز جديد للبحوث النووية . ولم ينشر أى برنامج لهذا المركز ؛

(و) سن تشريع جديد وأعيد تشكيل الهيكل المؤسسية بغرض تعزيز مراقبة وإدارة البرنامج النووي لجنوب افريقيا ؛

(ز) أعلنت جنوب افريقيا عن استعدادها لاستئناف المناقشات مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات فيما يتعلق بمنشأتها شبه التجارية لاغناء الأورانيوم ، لا بشأن منشأتها التجريبية لاغناء الأورانيوم . كما أعلنت عن سياستها لتصدير المواد النووية ؛

(ح) مازالت لدى جنوب افريقيا قدرة تقنية على صنع أسلحة نووية .

.../...

باء - الدراسات في نطاق البرنامج الذي
وافق عليه مجلس أمناء المعهد

١ - الافتراضات والتصورات في مجال نزع السلاح

٢٥ - هذه دراسة شاملة بشأن العوامل الموضوعية في عملية نزع السلاح كما تظهر في سياق العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الدراسة الأولى من ثلاث دراسات لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا الميدان . (أنظر الفقرة ٦٤ أدناه) .

٢٦ - تتوقف القرارات المتعلقة بالموافقة على تدابير لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة على افتراضات محددة فيما يتعلق بسلوك الشركاء في المستقبل ، والأمر كذلك بالنسبة لمعارضة أو رفض الاشتراك في أي عملية من هذا النوع . وتستكشف هذه الدراسة ، التي أعدها البروفيسور دانيال فراي ، النطاق المعقّل لنزع السلاح عن طريق تحليل ما تعتقده الحكومات بشأن أهداف ودوافع وقدرات ونوايا خصومها . والفرض من الدراسة هو إجراء استقصاء شامل صادق لافتراضات وتصورات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة . ومن ثم فإنها تقدم اسهاما لا غنى عنه لفهم ديناميات التسلح ونزع السلاح من وجهتي النظر السوفياتية والأمريكية . ويستند التحليل إلى الوثائق المنشورة والمناقشات التي أجريت مع المسؤولين في كل من موسكو وواشنطن .

٢٧ - وتستنتج الدراسة أن المقارنة بين وجهتي نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تكشف في آن واحد عن وجود أوجه تماثل وأوجه تضارب صارخة . وعلى سبيل المثال ، فإن كلا الجانبين يؤكدان اهتمامهما بالتوصل إلى خطوات عادلة ومتكافئة فيما يتعلق بنزع السلاح ، في حين أن كلا منهما يتهم خصمه بالسعي إلى تحقيق الامتيازات والتفوق من جانب واحد .

٢٨ - وهذه الصورة الانعكاسية يمكن أن تفسرها جزئيا العوامل النفسية التي تشكل جميع التصورات بين مختلف الفئات البشرية . بيد أنه ما يؤسف له بدرجة أكبر أنها أيضا تعكس صداما فعليا ، وتصدر عن قناعات متنافرة بشكل أساسي ، ومتأصلة بصورة عميقة في المعتقدات السياسية والفلسفية .

٢٩ - وفيما يتعلق باحتمالات تغيير وتحسين التصورات ، تذكر الدراسة أن وجهات النظر المعادية ، بقدر ما تصدر مباشرة عن معتقدات أساسية ، لا يمكن " تقويمها " كما أنه لا يمكن ببساطة التخلي عنها . وهي تعكس تنوعا فعليا في المصالح . ونظرا لكونها معتقدات ثابتة فستظل تعوق نزع السلاح .

٣٠ - ومن جهة أخرى ، فإن هناك الآليات الثانوية لتعزيز الإدراك ، التي تشكل التصورات وتعزز الآراء المعادية . وهذه الآليات الإدراكية تترتب عليها آثار ضارة بالنسبة للتقدم في مجال نزع السلاح نظراً لأن الرأي المعادى الذي يعتنقه كل جانب من شأنه أن يعرقل المفاوضات بل أنه قد يحول دون إجرائها . ولكن آليات الإدراك الثانوية هذه قابلة للتغيير . وهذا هو أحد المجالات التي تستلزم بحث القيام بجهود ملموسة فيها .

٣١ - وأى استنتاج عظمي من تحليل التصورات السوفياتية وتصورات الولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح يجب أن يأخذ في الحسبان أن التضارب الفعلي في المصالح لا يمكن إزالته ببساطة . فالعداء واختلاف التصورات ينشآن إلى حد كبير عن التناقض الشديد الذي يفصل بين العالمين . ولذلك فسيكون من سلامة الطوية أن يؤمل في تحقيق الانسجام نزع السلاح بمجرد الدعوة إلى استبدال " التصورات الخاطئة " بتصورات " واقعية " . وعلى الرغم من هذا التحفظ ، يكشف التحليل عن عدة نتائج هامة هي ما يلي : ينبغي أن يؤخذ التناقض الأساسي القائم بين وجهتي النظر مأخذاً جدياً ؛ وينبغي للجسم بوجه عام ، وخاصة في الغرب ، أن يكون أكثر إدراكاً لهذه التناقضات ؛ وينبغي تعزيز زيادة التجاوب ؛ ويلزم أن يكون هناك إدراك بمدى شعور الخصم بالتهديد وبأسباب الكامنة وراء هذا الشعور ؛ وينبغي أن تستخدم منابر نزع السلاح العديدة القائمة في خلق التجاوب ؛ وينبغي زيادة عدد منابر المفاوضات الشائفة والمتعددة الأطراف ؛ وينبغي تفهم " اصطناع " عدم التفاوض بوصفه جزءاً من عملية التفاوض ؛ وينبغي ألا يقتصر التجاوب على الإحساس به ولكن ينبغي أيضاً إظهاره للخصم ؛ وينبغي أن يشجع تجاوب الخصم بالإيماءات السلوكية والكلامية المناسبة ؛ وينبغي الإفصاح عن الافتراضات بأوضح شكل ممكن ؛ وينبغي إيجاز صلات بين الخبراء العسكريين للجانبين ؛ وينبغي ترتيب محادثات بشأن الافتراضات المتعلقة بالخصم والتي توجد في الكتب المدرسية والكتيبات المستخدمة في التعليم العسكري ؛ وينبغي أن تركز الطاقات الفكرية على القضايا التي تقع خارج نطاق التناقض الأساسي بين وجهتي النظر ؛ وينبغي للجانبين أن يمتنعوا عن تقديم مقترحات لنزع السلاح تمس المعتقدات الرئيسية التي يعتنقها الخصم ، وأن يكونا مدركين لأنماطهما الإدراكية التي تشكل آرائهما بشأن الخصم ؛ وينبغي أن يستعرضا بشكل دوري رأي الخصم وأن يقارنآ بالآراء البديلة ، وأن يكونا مدركين لما يصدر عنهما من أفعال أو أقوال قد تؤدي إلى عمليات إدراكية غير مستصوبة في الآراء التي يكونها الخصم ؛ وينبغي تخفيض " هامش السلامة " الإدراكي للنهج الخاص بأسوأ الحالات إلى أدنى حد يمكن احتماله ؛ وينبغي تخفيف البواعث التي تؤدي إلى اللجوء إلى الافتراضات المتعلقة بأسوأ الحالات عن طريق الحد من درجة السرية ؛ وينبغي دراسة تدابير بناء الثقة اللازمة للتقليل من الشكوك فيما يتعلق بالأوضاع التقليدية الهجومية ، والتخطيط بطريقة " الحرب الخاطفة " ، وتوجيهه ضربة نووية واقعية ، والتفاوض بشأن هذه التدابير ؛ ونظراً لأن التصورات المتضاربة تنجم

في نهاية المطاف عن نزاع أساسي فانه لا بد من ايجاد الوسائل السياسية الملائمة للحد من المنازعات الدولية وحلها .

٢ - دراسة شاملة عن الأسلحة الكيميائية

٣٢ - في المرحلة التي كان التركيز فيها منصبا على التفاصيل ، وخاصة التفاصيل التقنية ، فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، كان معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح يتلقى بصورة متكررة طلبات للحصول على معلومات أكثر اتساما بالطابع العام فيما يتعلق بهذه الأسلحة . وقد نشأت الدراسة التي تم الانتهاء منها منذ وقت قصير عن الاحتياجات المتعلقة بتقديم بيانات موجزة ، وان كانت شاملة وحيثية ، عن الأسلحة الكيميائية .

٣٣ - وتناقش الدراسة ، التي أعدها ريكاردو فريلي ، الأسلحة الكيميائية في سياق الأمن الدولي ، مع بيان الجهود المبذولة لحظر الأسلحة الكيميائية ، بدءا ببروتوكول عام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الأخرى ووسائل الحرب البكتريولوجية ، وتفسيره من جانب مختلف الدول الأطراف ، وأهميته بالنسبة لتحقيق تقدم فيما يتعلق بفرض حظر شامل على تخزين وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية . وتدرس الدراسة قائمة بالأنواع المختلفة للأسلحة الكيميائية ، وتبين ما تحدثه من آثار ، فضلا عن النتائج المترتبة على التكنولوجيات الجديدة في هذا الميدان . كما تتناول القضايا المتعلقة بانتشار الأسلحة الكيميائية والآثار المترتبة على ذلك .

٣٤ - وتبحث الدراسة استعمال الأسلحة الكيميائية وقانون الحرب استنادا الى تحليلات لمختلف الحالات التي جرى اللجوء فيها الى استخدام الأسلحة الكيميائية . كما عرضت المسائل المتعلقة بالتحقق والمراقبة مع إيلاء المراعاة الواجبة لأحدث المقترحات والمبادرات التي قدمت في مؤتمر نزع السلاح .

٣٥ - وهذه الدراسة - التي تعتبر مصدرا وافيا للمواد المرجعية والمعلومات الأساسية - موجهة لكل من لهم صلة أو اهتمام بالجهود الجارية حاليا لحظر الأسلحة الكيميائية .

٣ - الأثر الاستراتيجي والسياسي للتكنولوجيات الجديدة في ميدان الأسلحة التقليدية

٣٦ - اتسمت السنوات القليلة الماضية بحدوث تقدم تكنولوجي هام في الأسلحة التقليدية ، مما أسفر عن إنتاج أسلحة متطورة مثل الذخائر دقيقة التوجيه ، والمركبات التي تسير عن بعد ،

- وغيرها . وقد بدأت الآثار الاستراتيجية والسياسية لهذه التطورات في الظهور بالفعل ، وأدت الى وضع نظريات عسكرية واستراتيجيات سياسية جديدة .
- ٣٧ - وتتناول هذه الدراسة من دراسات معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، والتي أعدها ايف بوهر ، المشاكل الكثيرة المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة في ميدان الأسلحة التقليدية . واحدى القضايا الرئيسية التي تتناولها الدراسة هي احتمال أن تتمكن الأسلحة الجديدة السعامة بالأسلحة " الذكية " ، في المستقبل ، من رفع العتبة النووية بدرجة كبيرة .
- ٣٨ - وقد طرحت هذه الفكرة بالفعل وأثارت مناقشات واسعة النطاق . ولا تركز الدراسة على الجوانب العسكرية والاستراتيجية المحضة لهذه النظرية ، ولكنها تحليلها في ضوء ما سيقترن عليها من آثار في نهاية الأمر على الحد من الأسلحة في أوروبا .
- ٣٩ - وتؤكد الدراسة أن الأسلحة " الذكية " باهظة الثمن ولا يمكن لجميع الدول الحصول عليها . وهذه المشكلة تهم البلدان النامية بوجه خاص حيث يكون للتمييز بين تلك القادرة على الحصول على هذه الأسلحة وتلك التي تعجز عن ذلك آثاره على الأمن الاقليمي .
- ٤٠ - وتخلص الدراسة الى أنه سيكون من غير الواقعي بصورة خطيرة الاعتقاد بأن هذه التكنولوجيات الجديدة ستكون التكتلات العسكرية الرئيسية من حل منازعاتها بالوسائل العسكرية .

٤ - دراسة بشأن التفاوض لا جـرا* تخفيضات في الأسلحة النووية

٤١ - طلب المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام من معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ، اجراء دراسة عن الظروف والا مكانيات المتعلقة بالتفاوض لا جرا* تخفيضات وتحددات في الأسلحة النووية الاستراتيجية العابرة للقارات ، بما في ذلك امكانية دمج المفاوضات المتعلقة بغثتين من فئات الأسلحة النووية .

٤٢ - وبناء على طلب معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح قام البروفسور كورت فاستينفر باعداد ورقة عن الموضوع تثبتت منشأ حالة الجمود في المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وعرضت الخيارات المختلفة لاستئناف المفاوضات حسبما أعرب عنها من جانب المسؤولين في الدوائر العلمية .

٤٣ - وعقد معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح اجتماعا لفريق خبراء لمناقشة هذه القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي بصفتهم الشخصية . وضم هؤلاء الخبراء السيد رولف بيرغ ، والدكتور ايفغيني بورغوف ، والسيد ايف بوهر ، والبروفسور كورت كاستنفر ، والسيد ... / ...

ميلجان كوماتينا ، والسيد مينارد غليتمان ، والبروفسور هانز مارتزكي ، والدكتور فريدريش روث . وعقد الاجتماع في قصر الامم ، بجنيف ، يومي ١٦ و ١٧ نيسان / ابريل ١٩٨٤ .

٤٤ - وقدمت ورقة البحث التي أعدها البروفسور كاستيغر والاستنتاجات التي استخلصها مدير المعهد عقب المناقشات التي دارت خلال اجتماع الفريق الى المجلس الاستشاري نفسي اجتماعه الذي عقد في مقر الامم المتحدة ، بنيويورك ، في الفترة من ٣٠ نيسان / ابريل الى ٤ ايار / مايو ١٩٨٤ .

هـ - القضايا المفاهيمية المتصلة بالامن الأوروبي ، وتحديد الأسلحة ، وتدابير بناء الثقة

٤٥ - تشكل هذه الدراسة جزءاً من أنشطة المعهد في ميدان نزع السلاح على الصعيد الاقليمي وتتناول التوقعات المتعلقة بتحديد الأسلحة في أوروبا . وقدمت الدراسة التي أعدها المجلس في ضوء المناقشات التي أجريت أثناء دورته المتعددة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالأسلحة النووية . وتتناول الدراسة الخلفية التاريخية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمفاوضات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، والنقاط مثار النزاع بين الجانبين المختلفة ، وإمكانيات احراز تقدم . كما أنها تبحث الاحتمالات المتعلقة بالخفض المتبادل للقوات ، وتدابير بناء الثقة ، وتتبع سير المفاوضات بشأن هذا الموضوع . وتستند الدراسة الى الوثائق الرسمية وإلى استقصاء للملفات المتوفرة حالياً عن هذا الموضوع .

٤٦ - والغرض من الدراسة هو محاولة فهم القوى الأساسية المسؤولة عن الحالة الراهنة ؛ ويقوم المؤلف ، وهو ماريك زى ، ببحث العلاقة بين التردع والاستقرار والأمن . ويخلص الى ان هناك حاجة الى ان تتجاوز المناقشة بشأن الأمن الأوروبي القضايا البسيطة المتعلقة بإحصاء عدد الأسلحة التي تم وضعها ، وأن تتوصل ، بدلاً من ذلك ، الى تفهم أفضل للهيكل الأساسية التي يقوم عليها سباق التسلح وإلى المعضلة التي نواجهها في العصر النووي . ويشير الى ضرورة إعادة بحث ديناميات المواجهة في إطارها المادي وفي تكوينها الأيديولوجي النظري على السواء . ويحتاج الأمن الأوروبي - مثلاً - يحتاج تخفيض الأسلحة على نطاق واسع - الى تحول أساسي في المواقف والتفكير ، وإلى إرادة سياسية كافية لتغيير الاتجاه .

٦ - الحق في السلم

٤٧ - لا يزال الحق في السلم ، منذ بضع سنوات وحتى الآن ، موضوعا للمناقشة في مختلف هيئات الامم المتحدة ، وخاصة ما يهتم منها بحقوق الانسان . والفرض من هذه الدراسة من دراسات المعهد ، والتي أعدها نيكولاى ايكوبسكو ، هو تمهيد الطريق لا جراً معالجة شاملة للمشاكل المتعلقة بالحق في السلم .

٤٨ - ويعتبر الحق في السلم حقاً جماعياً يتعلق بالدول والشعوب ، كما يعتبر أحد حقوق الانسان المتعلقة بالأفراد . وهو ينتمي الى الجيل الثالث من الحقوق جنباً الى جنب مع الحق في التنمية . وتحلل الدراسة الحق في السلم في سياق حقوق الدول وواجباتها الأساسية ، وحقوق الشعوب ، من جهة ، وفي سياق حقوق الانسان من جهة أخرى .

٧ - أمن الدول وتخفيض مستويات الأسلحة

٤٩ - هذا هو أحد المشروعات الجارية والفرض منه تحليل النظريات الأمنية السائدة والسياسات الأمنية لمختلف البلدان ومجموعات البلدان . وبالإضافة الى الدراسات المذكورة في التقرير السابق لمدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، تم هذا العام الانتهاء من دراسة عن السياسة الأمنية للنمسا أعدها هانز بيتر نوبولد وهانز فيتشيرا .

٨ - ندوة عن حرب البيئة

٥٠ - قام معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بالاشتراك مع معهد بحوث السلم الدولي في ستكهولم ، وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بتنظيم ندوة عن حروب البيئة عقدت في مقر الامم ، جنيف ، في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٤ .

٥١ - ضم المشتركون في الندوة عدداً من الخبراء التقنيين والقانونيين المعروفين دولياً . وأولي اهتمام خاص لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، لعام ١٩٧٢ .

٥٢ - وفتح باب الاشتراك في الجلسة الختامية للندوة لأعضاء البعثات الدبلوماسية في جنيف .

٥٣ - ونشر معهد بحوث السلم الدولي في ستكهولم الأوراق التي قدمت في الندوة في مجلد بعنوان " حرب البيئة - تقييم تقني وقانوني ويتعلق بالسياسة " .

.../...

٩ - تجريد منطقة البلقان من الأسلحة النووية

٥٤ - ان هذا المشروع مشروع مستمر (انظر A/38/475 ، الفقرات من ١١٠ الى ١١٦) ؛ وسيتألف من ورقات من وجهة نظر دول مختلفة معنية هي بلغاريا وتركيا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان .

٥٥ - وقد تم استكمال الدراسة عن وجهة النظر الرومانية بشأن تجريد منطقة البلقان من الأسلحة النووية .

ثالثا - الأنشطة الحالية

ألف - الحد من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية

٥٦ - لقد أصبحت توقعات اتساع سباق التسلح بحيث يشمل الفضاء الخارجي فهي الآونة الأخيرة من مواضيع الساعة في الدوائر الرسمية وفي المجتمع الأكاديمي على حد سواء . كما يقوم مؤتمر نزع السلاح بمعالجته ، وبالإضافة الى ما يجري الاعراب عنه من آراء ومواقف ، قدم عدد من الوفود مقترحات محددة .

٥٧ - وستعالج هذه الدراسة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية وآثار ذلك في نزع السلاح . ولهذا المشروع ثلاثة أهداف :

(أ) عرض الحقائق ووصف الأنشطة العسكرية الجديدة الحالية والممكنة في الفضاء الخارجي ، وإمكانياتها التقنية ومزاياها وحدودها ؛

(ب) تفحص هذه الأهداف بالنسبة للجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ؛

(ج) أثر الأنشطة العسكرية الجديدة في الفضاء الخارجي على القانون التقليدي القائم ومجالات التنظيم الجديدة المحتملة ، والعوائق في وجه المفاوضات في هذا الميدان .

باء - القانون الدولي لنزع السلاح

٥٨ - ويهدف مشروع معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح هذا الى انتاج بحث عن قانون نزع السلاح يمثل عملا مرجعيا ذا قيمة علمية ووسيلة عملية يستخدمها كل من تقع عليهم مسؤوليات في ميدان نزع السلاح أو من يوجد لديهم اهتمام بها مثل الموظفين الحكوميين والأكاديميين والصحفيين والطلاب ، الخ ، ولن يحل هذا البحث القانون

الوضعي فحسب، بل سيعرض أيضا المقولات والحجج التي تساق بشأن القضايا المشيرة للجدل والمتعلقة بالقانون الدولي لنزع السلاح . وسوف تركز الدراسة أساسا على أحكام المعاهدات القائمة المتصلة بنزع السلاح ، كما ستدرس أيضا الجوانب المتصلة بالقانون الانساني وغيره من المصادر القانونية التي قد تكون ذات صلة .

٥٩ - وستألف الدراسة من خمسة أجزاء . يتم في الجزء الأول وضع قانون نزع السلاح في الاطار العام للقانون الدولي وتعريف نزع السلاح من حيث صلته بالمفاهيم الاخرى مثل السيادة والأمن والتنمية وحقوق الانسان . أما الجزء الثاني فسيتناول القانون التقليدي المتعلق بمختلف أنواع الأسلحة : الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة الاشعاعية والأسلحة التقليدية والخ وسيتناول الجزء الثالث مجالات متعددة ، تشمل : القارة القطبية الجنوبية ، والفضاء الخارجي ، وباطن البحار والمحيطات والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، ومناطق السلم . وسيعالج الفصل الرابع آليات التداول والتفاوض ؛ وأخيرا ، سينظر الجزء الخامس في الاتجاهات التي تظهر من خلال أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال وخاصة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الاولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د - ١٠ / ٢) .

جيم - عدم انتشار الأسلحة النووية

٦٠ - يعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دراستين تعالجان هذه المسألة .

(أ) نظام عدم الانتشار - الاتجاهات والتوقعات : تقدم هذه الدراسة تحليلا شاملا لنظام عدم الانتشار القائم ولمختلف العناصر التي يتألف منها كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والمعاهدات الاقليمية كمعاهدة تلاتيليكو ، ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتدابير الاخرى كقيود التوريد وتأكيدات الأمم المتحدة والمظلات النووية . وسوف يناقش نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسائل مثل التوسع الممكن في شمولها وطرق تعزيزها . كما سيجري النظر في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضوء الطرق الممكنة التي يمكن بها استعمال الأساليب التي تتبناها الوكالة في تعزيز نظام عدم الانتشار . وسوف يسولي الاهتمام اللازم لضرورة التنفيذ الكامل لاحكام الفقرة الحادية عشرة من ديباجة المعاهدة والمادة السادسة منها ؛

(ب) التجارة النووية الدولية ونظام عدم الانتشار : يبحث هذا التقرير الضغوط التجارية على نظام معاهدة عدم الانتشار التي تنشأ من البطء الحالي في الصناعة النووية . وبينما توجد دراسات عديدة عن الصلة بين الأمن والانتشار النووي ،

لا يوجد الا القليل منها عن آثار التطورات في مجال التجارة النووية على نظام معاهدة عدم الانتشار. وتدل الاتجاهات في انتاج التكنولوجيا النووية وتجارتها أنه، بنتيجة التنافس التجاري المتزايد، لا تتبع القواعد الدولية للتجارة النووية في جميع الأحيان. وان تفهم أسباب التغيرات في التجارة النووية الدولية وآثارها على نظام معاهدة عدم الانتشار سيكون عوناً على تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

٦١ - والخلاصة، أن هذه الدراسة الأخيرة سوف (أ) تستعرض تدابير الضمانات في المبيعات النووية التي جرت مؤخراً، و (ب) تدرس دور البائعين والمشتريين والنظام الدولي عندما يكون قد تم التفاوض على المبيعات والضمانات ودورهم في الحالات التي لم يتم فيها التوصل الى اتفاق بشأن الضمانات، و (ج) تقيم نظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار بالنسبة للاتجاهات الأخيرة في المبيعات النووية، و (د) تقدم مقترحات لتحسين نظام معاهدة عدم الانتشار في هذا الصدد.

دال - الدراسات بشأن التحقق

٦٢ - توجد في المعهد حالياً ثلاث دراسات قيد الاعداد عن مسائل التحقق :
(أ) التحقق بالوسائل الاهتزازية في حظر شامل للتجارب ؛
(ب) التحقق في الاتفاقات الممكنة لبناء الثقة ونزع السلاح في اطار أوروبا ؛
(ج) تحليل المواقف التي تتخذها عدد من البلدان بشأن مسائل التحقق داخل هيئة التفاوض المتعدد الأطراف .

ها - حظر التجارب النووية

٦٣ - ستكون هذه الدراسة ذات طبيعة تشقيفية، وينبغي أن تستقي من المعلومات المتوافرة وأن تأخذ في الاعتبار جانب عدم الانتشار في هذه المشكلة .

واو - العوامل الذاتية في نزع السلاح : التصورات، وتكوين المفاهيم، وأساليب الحجج، والدلالات

٦٤ - لقد استكملت، كما ذكر أعلاه، الدراسة الاولى في اطار هذا المشروع، المسعونة " افتراضات وتصورات في نزع السلاح ". أما الدراستان الأخريان في اطار هذا المشروع فهما :

(أ) تكوين المفاهيم : تحليل اجمالي للمصطلحات الاستراتيجية المركزية في الانكليزية والروسية والصينية والفرنسية : سؤال عام يتصل بالمذاهب الاستراتيجية ويشير الى درجة الانسجام أو عدم الانسجام القائم بين المذاهب الاستراتيجية التي تنادى بها الدول العظمى . وهناك ، لأسباب مفاهيمية ولغوية ، فروق أساسية في مفاهيم استراتيجية تبدو وفي الظاهر متطابقة لكنها تختلف بصورة رئيسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وسيتم فحص بعض المصطلحات الاستراتيجية الرئيسية المستعملة في المذاهب الاستراتيجية الأمريكية والانكليزية والصينية والفرنسية والسوفياتية وذلك فيما يتصل بدلالاتها المفاهيمية واللغوية ؛

(ب) أساليب الحجج : تحليل للحجج المناوئة لمقترحات نزع السلاح : في غالب الأحيان يجري تقييم العديد من المقترحات المطروحة لتدابير نزع السلاح بوصفها " غير عملية " . وهذا يثير السؤال عما تعنيه عبارة " غير عملية " . فالحجج النقدية المناوئة لمقترحات نزع السلاح تستحق في حد ذاتها دراسة جدية . وسوف يكون في هذه الدراسة التي يجريها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح جمع وتحليل لمقترحات قدمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ولردود الفعل عليها ، ومحاولة لايجاد تمييز بين العوائق المتصورة والعوائق الحقيقية .

زاي - الاعتماد على نقل الأسلحة

٦٥ - ان نقل الأسلحة من البلدان المنتجة الى البلدان المتلقية هو عامل هام في الحياة الدولية . وسترکز الدراسة المقترحة على اعتماد الدول على مواردها من الأسلحة واعتماد منتجي الأسلحة على زبائنهم . وان الاعتماد المتبادل لا يمكن تجنبه كلياً ، لكن الاعتماد المفرط سينظر اليه بالتأكيد على أنه غير مرغوب فيه . وسوف تستكشف تصورات بصدد هذه المشكلة ، وعن طريق ذلك يمكن التوصل الى فهم أكبر للاعتماد الذي ينطوي عليه نقل الأسلحة .

٦٦ - وهناك دراسة أولية تبحث مختلف أنواع التفاعل السياسي بين الدول كنقل الأسلحة ، والاتحادات والأحلاف العسكرية ، وكذلك درجة الاعتماد الذي ينشأ عن وجود قدرات عسكرية أدنى درجة . كما ترد فيها بيانات موسعة مستندة على المصادر المنشورة .

٦٧ - وقد أعدت الدراسة بوصفها عرضاً للآطار العام للدراسة المتعمقة التي هي قيد الاعداد بشأن الاعتماد على نقل الأسلحة . وان هيكل الاعتماد والاعتماد المستبادل على النحو المعروض في الدراسة ذو أهمية خاصة .

حاء - أمن الدول وتخفيض مستويات التسليح

٦٨ - ان هذا المشروع مشروع مستمر وقد أدخلت فيه دراستان جديدتان :
(أ) المفهوم السوفياتي للأمن ، و (ب) مفهوم عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية .

طاء - نزع السلاح

٦٩ - من المتصور أن هذا المشروع تحليل عام لميدان نزع السلاح ، فيعرف نزع السلاح في الاطار العام للعلاقات الدولية ، ويعرض مرامييه ومبادئه ومؤسساته ، كما يعرض الجهود المبذولة للتوصل الى هدفه ، بما في ذلك الأجهزة الوطنية والدولية المعنية بنزع السلاح . وقد بينت المناقشات التي جرت في المعهد حول المشروع الأول الحاجة الى مزيد من الصبغة المفاهيمية وتقرر استمرار العمل في هذا الموضوع .

ياء - تحديد الأسلحة

٧٠ - هذه الدراسة هي دراسة عن مفهوم وممارسة تحديد الأسلحة من حيث صلة ذلك بنزع السلاح . وهي جزء من المشروع الأكبر منها عن نزع السلاح المذكور اعلاه ، وقد تم الشروع بها للتفصيل في بعض الجوانب التي ستجرى معالجتها في اطار نزع السلاح .

كاف - المؤتمرات / الحلقات الدراسية / الندوات

٧١ - تستمر الاستعدادات ، مع أخذ تعليقات مجلس الأمناء على المؤتمرين / الحلقتين الدراسيتين / الندوتين في الاعتبار : (أ) الأمن ونزع السلاح في أوروبا و (ب) افريقيا : نزع السلاح - التنمية - الأمن .

لام - برنامج الزمالات

٧٢ - لدى معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح وبرنامج للزمالات تمويله حكومية النرويج لتمكين العلماء من البلدان النامية من القيام بأبحاث عن نزع السلاح وما يتصل به من مسائل الأمن الدولي في المعهد . ويقوم باحثون من جمهورية تنزانيا المتحدة والهند بالعمل في المعهد في اطار هذا البرنامج .

رابعاً - العلاقات الخارجية

- ٧٣ - ما زال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يعمل على إيجاد علاقات وثيقة مع سائر أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المهتمة بنزع السلاح والمحافظة على تلك العلاقات .
- ٧٤ - وتقوم علاقات وثيقة، بصورة خاصة، مع إدارة شؤون نزع السلاح . وقد اشترك موظفو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عدد من الأنشطة التي تقوم بها الإدارة ، كالتشاور فيما بين الوكالات بشأن نزع السلاح والتنمية، والمؤتمرات الإقليمية في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، في نيودلهي من ٢٢ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، ولينينغراد من ١١ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وقد طلب المعهد مشاركة فعالة من الإدارة وحصل عليها في تنفيذ عدد من الدراسات ، منها على سبيل المثال ، "إنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية " و " القدرة النووية لجنوب أفريقيا " .
- ٧٥ - وقد عمل المعهد بصورة وثيقة مع وكالات أخرى كالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وجامعة الأمم المتحدة ، وذلك في مشاريع ذات اهتمام مشترك .
- ٧٦ - وأجريت مشاورات مع منظمة الوحدة الإفريقية بشأن مشاريع كمشروع " تنفيذ الإعلان الخاص بجعل أفريقيا منطقة لا نووية " (القدرة النووية لجنوب أفريقيا) ، وعقد مؤتمر إقليمي/ إندوة إقليمية عن " أفريقيا : نزع السلاح - التنمية - الأمن " .
- ٧٧ - وما زالت العلاقات مع معاهد البحث الأخرى في توسع . وإن الندوة المشتركة بين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح /معهد استوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام، عن الحرب البيئية، والتي نظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما شارك فيها أعضاء المجتمع الديبلوماسي في جنيف، لتشكل تجربة إيجابية .
- ٧٨ - وقد ألقى موظفو المعهد والباحثون المشاركون في برنامج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كلمات في مؤتمرات المنظمات غير الحكومية ، والمحافل الأكاديمية ، وأمام مثلي وسائل الإعلام، عن مواضيع تقع ضمن نطاق عمل المعهد . وقد قدم عدد من المساهمات المكتوبة الى بعض المنشورات المتخصصة .
- ٧٩ - وقد عقدت مؤتمرات صحفية ومقابلات شخصية في جنيف ونيويورك وغيرهما من المدن . وأعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونشر، بالتعاون مع دائرة الإعلام في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، دليلاً موجزاً بعنوان " مصادر المعلومات عن نزع السلاح .. / ..

والقضايا المتعلقة به " ، ووزع على نطاق واسع بعض منشوراته التي أعدت لجماهير القراء ، وذلك مساهمة منه في الحملة العالمية لنزع السلاح التي شنتها الأمم المتحدة .

٨٠ - ويستند دور المعهد في علاقته مع المنظمات غير الحكومية ومع وسائل الاعلام على ولايته بتزويد المجتمع الدولي ببيانات أكثر تنوعا واستكمالا بشأن المشاكل المتعلقة بالأمن الدولي وسباق التسلح ونزع السلاح .

خامسا - الاستنتاجات

- ٨١ - اضطلع المعهد بأنشطته على أساس قرارات الجمعية العامة والبرنامج الذي اعتمده مجلس الأمناء .
- ٨٢ - وقد تم اعداد التقريرين اللذين طلبتهما الجمعية العامة - انشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية (A/39/229) والقدرة النووية لجنوب افريقيا (A/39/470) - وقدا الى الجمعية العامة .
- ٨٣ - واستكمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، مع كون الوسائل الموضوعية تحت تصرفه محدودة جدا ، عددا من مشاريع البحوث . وهي تنسجم مع أهداف المعهد .
- ٨٤ - وقد أبدت المنظمات الاقليمية والحكومات الوطنية اهتماما بايجاد اتصالات مع المعهد وسعت الى الحصول على تأييد المعهد لأنشطة تجرى في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح .
- ٨٥ - ينبغي بذل جهود متواصلة لتعزيز قدرة المعهد العلمية .
- ٨٦ - ولكي ينجح المعهد ، لا بد من اعتماد نظامه الأساسي وتوفير الظروف المادية لعمله .
